

Distr.: General
10 August 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 65 (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الطفل وحمايتها: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري**

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 167/75، المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2020، بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. ويغطي التقرير الفترة من حزيران/يونيه 2020 إلى أيار/مايو 2022، ويستند إلى التقرير السابق للأمين العام عن الموضوع نفسه (A/75/262)، ليقدم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز نحو إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن الطريقة التي أثرت بها الجائحة على العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. فهو يوضح، على سبيل المثال، أن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري ربما يُستخدم في الأسر الضعيفة اقتصادياً كوسيلة لتخفيف أعبائها المالية عن طريق تقليص حجم الأسرة المعيشية والحصول على مزايا مالية فورية، مثل ثمن العروس. ويستعرض مختلف التدابير المتخذة لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك في سياق القيود المتعلقة بكوفيد-19، كما يسلط الضوء على التحديات الرئيسية. وفي هذا التقرير، يناقش الأمين العام أيضاً المبادرات البحثية وجمع البيانات. ويقدم التقرير كذلك مجموعة من التوصيات بشأن التدابير التي يتعين على الدول اتخاذها، بالتعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بهدف القضاء على ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

* A/77/150

** تأخر تقديم هذا التقرير عن موعده ابتغاء تضمينه أحدث المعلومات.



الرجاء إعادة استعمال الورق

220922 210922 22-12475 (A)



أولا - مقدمة

1 - أعربت الجمعية العامة في قرارها 167/75، المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2020، عن قلقها العميق إزاء الآثار السلبية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الأسباب الجذرية لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وعدم تخصيص ما يكفي من الاهتمام والموارد لإنهائها، والآثار المدمرة للجائحة على برامج التصدي لها، ولا سيما على المستوى المحلي. وبناء على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريراً شاملاً وقائماً على الأدلة عن التقدم المحرز في إنهاء ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري على الصعيد العالمي، بما في ذلك في سياق جائحة كوفيد-19، وكذلك عن أفضل الممارسات بالنسبة للبرامج الرامية إلى إنهاء هذه الممارسة ودعم الفتيات والنساء المتزوجات بالفعل اللاتي تضررن منها.

2 - وقد أرسلت مذكرة شفوية في 22 كانون الأول/ديسمبر 2021، تطلب معلومات من الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة. وحتى 30 أيار/مايو 2022، ورد 47 رداً من 24 دولة عضواً⁽¹⁾، وكينيين تابعين للأمم المتحدة⁽²⁾، و أربع مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان⁽³⁾، و 17 منظمة من منظمات المجتمع المدني⁽⁴⁾. ويستند هذا التقرير إلى تلك المساهمات، المتاحة بالكامل على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك إلى بحوث إضافية⁽⁵⁾.

3 - ومنذ حزيران/يونيه 2020، قدمت الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان توصيات إلى الدول الأطراف لاتخاذ تدابير فعالة لوضع حد لهذه الممارسة، وزيادة الوعي بآثارها الضارة على الصحة البدنية والعقلية والرفاه، وتشجيع الإبلاغ عنها لوضع خطط لحماية الضحايا الذين يتقدمون بشكاوى⁽⁶⁾.

4 - ويشكل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري انتهاكاً لحقوق الإنسان متجذراً في أوجه عدم المساواة بين الجنسين وفي الأعراف الاجتماعية والثقافية التمييزية التي تعتبر النساء والفتيات أقل شأنًا من الرجال والفتيان. وكثيراً ما يتم التذرع بالعادات القديمة الأمد لتبرير هذه الممارسات الضارة، في تجاهل

(1) وردت مساهمات من الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وأستراليا، وألبانيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وإيطاليا، وبولندا، وتايلند، وتركيا، والجزائر، والجمهورية العربية السورية، والمسلطادور، وسويسرا، وغواتيمالا، وكرواتيا، وكوبا، ولكسمبرغ، وليبيا، ومالي، ومصر، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، ونيبال، وهولندا.

(2) مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في الأردن، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في الهند، ومكتب اليونيسف في لبنان.

(3) المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من ألبانيا والأرجنتين ومصر والهند.

(4) وردت مساهمات من منظمات المجتمع المدني التالية: منظمة الإغاثة العاجلة لضحايا الكوارث، وهيئة بنغلاديش للمساعدة والخدمات القانونية، ومركز المعونة القانونية والمساعدة والتسوية (فرع المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، ومنظمة المساواة الآن ومنظمات أخرى (مساهمة مشتركة)، ومؤسسة الدراسات والبحوث المعنية بالمرأة، ومنظمة فتيات لا عرائس - فرع بنغلاديش، ومنظمة الفكر المستقل، ولورا ديفيدسون، وحملة اليوبيل، ومؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، وتحالف الأقليات في باكستان، ومؤسسة قساوسة الباب الضيق، ومنظمة "الشركاء المعنيين بالقانون في مجال التنمية"، ومنظمة الخطة الدولية، والمنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة، والمركز القانوني للمرأة، والمنظمة الدولية للرؤية العالمية.

(5) المساهمات متاحة على الرابط التالي: www.ohchr.org/en/calls-for-input/2022/call-input-reports-issue-child-early-and-forced-marriage-general-assembly.

(6) انظر: CEDAW/C/DOM/CO/8؛ و CEDAW/C/PER/CO/9؛ و CEDAW/C/KGZ/CO/5؛ و CEDAW/C/CO/4. و CCPR/C/KEN/CO/4.

للتمييز والعنف اللذين يتولدان عنها، وهما في حد ذاتهما انتهاك خطير لحقوق الإنسان وشكل من أشكال العنف الجنساني⁽⁷⁾. وكثيرا ما تتقاطع هذه العادات أيضا مع أشكال أخرى من الزيجات والعلاقات الأسرية غير المتكافئة، ويمكن أن تؤدي، على سبيل المثال، إلى زيادة انتشار العنف المنزلي والأسري، سواء أثناء الزواج أو بعد الطلاق أو الانفصال⁽⁸⁾. وقد قوضت جائحة كوفيد-19 المكاسب التي تحققت بشق الأنفس في إنهاء الممارسات الضارة، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، ما زاد من تقويض جهود إعمال حقوق الإنسان للنساء والفتيات وقدرة الدول على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وبعد مرور أكثر من عامين على بدء تفشي جائحة كوفيد-19 على الصعيد العالمي، لا تزال تظهر أدلة بشأن الآثار السلبية المتعددة للجائحة وكذلك التدابير التي اعتمدتها الدول لاحتوائها. وتبين الأدلة أن هذه الآثار ملموسة في المجتمعات ككل، ولكنها طالت الفئات الأكثر تهميشا على وجه الخصوص⁽⁹⁾.

5 - وقد تسببت جائحة كوفيد-19 في تعطيل البرامج وعرقلة تقديم الخدمات وفي إغلاق المدارس. وأدت إلى زيادة مخاطر العنف المنزلي وغيره من أشكال العنف الجنساني، والمصاعب الاقتصادية، وعدم تكافؤ حصة المرأة من مسؤوليات الرعاية الأسرية غير المدفوعة الأجر مع حصة الرجل منها، وظهور صعوبات في الحصول على الخدمات الصحية. وكان لكل هذه العوامل أثر سلبي على الجهود المبذولة للقضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وقد تطلبت التحديات الجديدة والمتفاقمة تكيف التدخلات القائمة للتصدي لهذه الممارسة الضارة. وأظهرت تلك التحديات أيضا أهمية الوجود المسبق لنظم قوية مراعية للطفل وللاعتبارات الجنسانية كأساس للتدابير الفعالة التي تُتخذ للتصدي لهذه الممارسة خلال الأزمات.

6 - وهذا التقرير هو بمثابة تذكير بالحاجة إلى التغلب على التحديات التي سببتها الجائحة، والتي أدت إلى زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وبالحاجة إلى التعلم من هذه الأزمة. ويدعو الأمين العام في هذا التقرير إلى تعزيز حماية النساء والفتيات من هذه الممارسات الضارة وأثرها السلبي على تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان الواجبة لهن. وينبغي تعزيز هذه الحماية في جميع الأوقات، ولا سيما في سياق الأزمات وحالات الطوارئ، مثل النزاعات والجوائح والكوارث الطبيعية والأزمات البيئية وارتفاع مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي⁽¹⁰⁾.

(7) التوصية العامة رقم 31 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم 18 للجنة حقوق الطفل (2019)، الصادران بصفة مشتركة، بشأن الممارسات الضارة، الفقرة 6.

(8) انظر اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 29 (2013) بشأن الآثار الاقتصادية المترتبة على الزواج والعلاقات الأسرية، وعلى فسخ الزواج وإنهاء العلاقات الأسرية.

(9) انظر، على سبيل المثال، الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2022؛ و "The World Bank and UNICEF, impact of COVID-19 on the welfare of households with children", 2021 United Nations Entity for Gender Equality and the Empowerment of Women (UN-Women) and United Nations Development Programme (UNDP), *Government Responses to COVID-19: Lessons on Gender Equality for a World in Turmoil* (2022).

(10) انظر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمات أخرى، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم (روما، 2022).

ثانيا - تأثير كوفيد-19 على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري

ألف - البيانات الحالية عن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري

7 - في عام 2021، قدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) أن ما يقرب من 650 مليون فتاة وامرأة على قيد الحياة في جميع أنحاء العالم قد تزوجن قبل بلوغهن سن 18 عاما⁽¹¹⁾. وقد أحرز تقدم كبير في الحد من انتشار زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. فعموما، انخفض معدل انتشار هذه الممارسة في معظم المناطق في العقد الماضي، ما أدى إلى انخفاض نسبته 15 في المائة في نسبة الفتيات المتزوجات قبل سن 18 عاما، أي من فتاة واحدة بين كل أربع فتيات تقريبا إلى فتاة واحدة بين كل خمس فتيات. ومع ذلك، تظهر البيانات الحالية أن وتيرة التقدم الحالية لن تؤدي في أي منطقة من مناطق العالم إلى بلوغ الغاية 3-5 من أهداف التنمية المستدامة، التي تستدعي إنهاء هذه الممارسة بحلول عام 2030⁽¹²⁾، ويمكن لآثار كوفيد-19 أن تؤخر آجال تحقيق هذه الغاية إلى أبعد من ذلك.

8 - وتعد أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة التي تشهد أعلى معدل لانتشار زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، حيث تزوجت 34 في المائة من النساء قبل بلوغهن سن 18 عاما⁽¹³⁾. ومع ذلك، شهدت بعض بلدان المنطقة، مثل إثيوبيا، انخفاضا كبيرا في هذه الممارسة بين عامي 1991 و 2016⁽¹⁴⁾. وشهدت منطقة جنوب آسيا، حيث تزوج 28 في المائة من النساء عند بلوغهن سن 18 عاما، ثاني أعلى معدل انتشار لهذه الظاهرة. وأحرزت منطقتا جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقدما كبيرا في الحد من زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري على مدى السنوات الـ 25 الماضية، ولكن يبدو أن التقدم قد تباطأ خلال العقد الماضي. وظلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المنطقة الوحيدة التي سجلت فيها المعدلات ركودا على مدى عقدين على الأقل⁽¹⁵⁾، وتشهد المنطقة أيضا انتشارا كبيرا للحمل المبكر وحمل المراهقات⁽¹⁶⁾.

9 - وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتعميق الفقر⁽¹⁷⁾، وكلاهما من الأسباب الجذرية والدافعة لممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. ومن المرجح أن تظل عواقبها ملموسة لعقد آخر على الأقل⁽¹⁸⁾. ونتيجة لذلك، فإن النساء والفتيات المهمشات في بعض المناطق هن أكثر عرضة لخطر التحول إلى ضحايا لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، ما يعرض حقوقهن وفرصهن الاقتصادية المستقبلية للخطر. وتقدر اليونيسف أنه بحلول عام 2030 يمكن أن يتعرض الجائحة ما يصل إلى 10 ملايين أخرى من الفتيات لخطر زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري،

(11) UNICEF, *Towards Ending Child Marriage: Global Trends and Profiles of Progress* (New York, 2021), p. 12

(12) المرجع نفسه، الصفحة 68.

(13) المرجع نفسه، الصفحة 13.

(14) المرجع نفسه، الصفحة 36.

(15) المرجع نفسه، الصفحة 15.

(16) UNICEF, "A profile of child marriage and early unions in Latin America and the Caribbean", 2019

(17) World Bank, *World Bank Report: Finance for an Equitable Recovery* (Washington, D.C., 2022), pp. 27-30

(18) UNICEF, *COVID-19: A Threat to Progress against Child Marriage* (New York 2021) p. 16

وبخاصة في صفوف الأسر الفقيرة والمناطق الريفية. وهذا بالإضافة إلى 100 مليون فتاة كن بالفعل معرضات لخطر هذه الممارسة قبل تفشي الجائحة.

باء - تأثير جائحة كوفيد-19 على العوامل المؤدية إلى زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري

10 - يتجاوز الضرر الذي تسببه ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري للنساء والفتيات العواقب البدنية والنفسية المباشرة، وكثيراً ما يقوض الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بهن ويقوض تمتعهن بها وممارستهن لها. وتطال آثارها الضارة أيضاً كرامة ضحاياها وسلامتهن البدنية والنفسية الاجتماعية والمعنوية ومشاركتهن وصحتهن وتعليمهن ووضعهن الاقتصادي والاجتماعي⁽¹⁹⁾.

11 - وفي سياقات الأزمات، يرتبط زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري بطائفة واسعة من العواقب التي تم تحليلها في تقارير سابقة⁽²⁰⁾. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم أو تغيير عميق في السلوك الاجتماعي السلبي المرتبط بالقرارات المتعلقة بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، حيث عززت الظروف الداعمة لهذه الممارسة، في سياق تداعي آليات الحماية إلى حد كبير، واهتزاز استقرار الهياكل الأسرية والمجتمعية وتضعف عوامل الحماية الأخرى⁽²¹⁾.

1 - انعدام الأمن الاقتصادي

12 - وثقت دراسات مختلفة أدلة على وجود علاقة قوية بين مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وانعدام الأمن الاقتصادي والفقر وانعدام فرص الدخل⁽²²⁾. وقد تلجأ بعض الأسر إلى زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري كاستراتيجية للبقاء على قيد الحياة، في غياب بدائل مجدية لكسب الرزق⁽²³⁾. ومع تزايد الضغط المالي وفقدان الفرص المدرة للدخل بسبب الجائحة، ربما تكون بعض الأسر قد لجأت إلى استخدام زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري كوسيلة لتخفيف أعبائها المالية عن طريق تقليص حجم الأسرة المعيشية. وينظر إلى هذه الممارسة أيضاً على أنها وسيلة للحصول على مزايا مالية فورية، خاصة عندما يكون هناك ثمن للعروس تدفعه عائلة العريس لعائلة العروس⁽²⁴⁾. وخلصت إحدى الدراسات إلى أن الأطفال الذين عاشوا تجربة الجوع خلال الأسابيع الأربعة السابقة للزواج كانوا أكثر عرضة لوقوع هذا الزواج بنسبة 60 في المائة مقارنة بالأطفال الذين لم يعيشوا تلك التجربة⁽²⁵⁾. وتبين التجارب السابقة أنه في

(19) التوصية العامة رقم 31 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم 18 للجنة حقوق الطفل (2019)، الصادران بصفة مشتركة، بشأن الممارسات الضارة، الفقرة 15.

(20) انظر: A/HRC/41/19 و A/75/262.

(21) Girls Not Brides, "COVID-19 and child marriage: a year on", July 2021, pp. 1–2.

(22) انظر A/HRC/41/19، الفقرتان 14 و 15، و Margaret E. Greene and Ellen Stiefvater, "Social and gender norms and child marriage: a reflection on issues, evidence and areas of inquiry in the field" ورقة أعدت لمبادرة النهوض بالتعليم والابتكار بشأن المعايير الجنسانية (ALiGN)، لندن، نيسان/أبريل 2019، الصفحة 8 من النص الأصلي.

(23) A/HRC/41/19، الفقرتان 14 و 15، و World Vision International, COVID-19 and Child Marriage: How COVID-19's Impact on Hunger and Education is Forcing Children into Marriage (2021), p. 10.

(24) UNICEF, COVID-19, p. 8.

(25) World Vision International, COVID-19 and Child Marriage, p. 9.

أعقاب الأزمة، من المرجح أن تظل الفتيات أكثر تأثراً وأن يواجهن تحديات في العودة إلى المدرسة. وفي ولاية البنغال الغربية بالهند، أشارت أسر إلى المصاعب الاقتصادية الناجمة عن الإغلاق كسبب لتزويج بناتها القاصرات⁽²⁶⁾.

13 - ويمكن أن يؤدي زواج الأطفال والأمومة المبكرة إلى الحد بشدة من فرص التعليم والعمل، ومن المرجح أن يكون لهما تأثير ضار طويل الأمد على الفتيات وعلى نوعية حياة أطفالهن⁽²⁷⁾. وقد زادت الجائحة من عبء أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر الملقاة على عاتق النساء وعرضت للخطر سبل عيشهن وأمنهن الاقتصادي⁽²⁸⁾، ولا سيما بالنسبة لمن يعشن في أسر معيشية ترأسها امرأة أو فتاة. وفي هذا السياق، تعرضت المرأة بوجه عام لمزيد من فقدان الوظائف، ولا سيما في الاقتصاد غير النظامي، وتحملت عبء المسؤوليات الأسرية، وهوما أدى إلى مزيد من انعدام الأمن الاقتصادي وقدر أقل من الاستقلالية⁽²⁹⁾. فعلى سبيل المثال، خلصت دراسة استقصائية أجرتها جامعة عظيم بريجي إلى أن النساء الريفيات في الهند العاملات في الاقتصاد غير النظامي شكلن نسبة 80 في المائة من حالات فقدان الوظائف في الهند بين آذار/مارس 2020 ونيسان/أبريل 2021⁽³⁰⁾.

2 - الحواجز التي تحول دون الحصول على التعليم

14 - يقع على عاتق الدول التزامات تقتضي منها أن تكفل للجميع الحق في التعليم العالي الجودة وأن تهيئ بيئة تمكينية للفتيات⁽³¹⁾. بيد أن التدابير المتصلة بالجائحة، مثل إغلاق المدارس، عمقت أوجه عدم المساواة القائمة من قبل بين الجنسين في الحصول على التعليم⁽³²⁾. وأظهرت الدراسات أيضاً أن تعليم الفتيات والنساء ضروري للحد من انتشار زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. فقد خلصت دراسة أجريت في منطقة الساحل إلى أن 95 في المائة من المراهقات المتزوجات لا يذهبن إلى المدرسة وأن الشابات غير المتعلّمات أكثر عرضة للزواج قبل سن 18 عاماً بمقدار 10 مرات مقارنة بقريباتهن⁽³³⁾. وخلصت اليونيسف إلى أن إغلاق المدارس يزيد من خطر زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري بنسبة 25 في المائة سنوياً⁽³⁴⁾.

(26) Save the Children, "Global girlhood report 2021: girls' rights in crisis", 2021, p. 13.

(27) برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الفقرة 7-41.

(28) انظر: A/HRC/44/51، الفقرة 9.

(29) UN-Women and UNDP, *Government Responses to COVID-19*.

(30) UN-Women, "Your questions answered: women and COVID-19 in India", 27 July 2021.

(31) التوصية العامة رقم 31 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم 18 للجنة حقوق الطفل (2019)، الصادران بصفة مشتركة، بشأن الممارسات الضارة.

(32) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), *When Schools Shut: Gendered Impacts of COVID-19 School Closures* (Paris, 2021) و World Bank, UNESCO.

(33) UNICEF, *The State of the Global Education Crisis: A Path to Recovery* (2021), p. 27.

(34) UNICEF, *Child Marriage in the Sahel* (New York, 2020).

(34) UNICEF, *COVID-19*, p. 14.

15 - وربما أدى الأثر الاقتصادي للجائحة أيضا إلى انقطاع الفتيات عن المدارس من أجل الانخراط في عمالة الأطفال وغير ذلك من مسؤوليات الرعاية الأسرية⁽³⁵⁾. وأدى انقطاع البرامج التعليمية إلى زيادة تعريض الفتيات، بمن فيهن المتزوجات، لمستوى مرتفع من العنف الأسري والمنزلي، بحيث كانت النساء والفتيات يقضين وقتا أطول في المنزل ففقدن إمكانية الوصول إلى شبكات الدعم التي كانت متاحة في بعض الحالات في المؤسسات التعليمية.

16 - ولجأت المدارس في بعض البلدان إلى التعلم الرقمي كوسيلة لكفالة استمرارية التعليم. ومع ذلك، فإن محدودية فرص وصول الفتيات إلى المعدات الرقمية والاتصال بالإنترنت كانت عقبة أمامهن في بعض البلدان، وربما أدت إلى انقطاعهن عن المدرسة تماما⁽³⁶⁾. كما أن حالات حمل المراهقات المرتبطة بتدني فرص الحصول على المعلومات والخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية ربما قوض أيضا فرص عودة المراهقات إلى المدارس بعد إعادة فتح المدارس⁽³⁷⁾.

17 - وعلاوة على ذلك، فإن الفتيات، بعد أن أمضين وقتا طويلا خارج المدرسة، ربما تعرضن لضغوط إضافية للزواج، غالبا في غياب البدائل أو بسبب القوالب النمطية الجنسانية السائدة عن دور المرأة والفتاة في المجتمع⁽³⁸⁾.

3 - زيادة مخاطر العنف الجنسي والجنساني

18 - تتعرض الفتيات المتزوجات بشكل خاص لخطر العنف المنزلي. وهذا هو الحال على وجه الخصوص في السياقات التي تنتقل فيها العروس الجديدة للعيش مع أسرة العريس، وحيث لا تستطيع الحفاظ على اتصال مع أسرته بسبب القيود المفروضة على الحركة⁽³⁹⁾. وقد أدت تدابير الإغلاق المرتبطة بالجائحة إلى زيادة ملحوظة في العنف الجنساني، وبخاصة في المنزل⁽⁴⁰⁾. ومع إغلاق المدارس والقيود المفروضة على الحركة، بات من المرجح أن تقضي النساء والفتيات المزيد من الوقت في منازلهن، وأحيانا في بيئة تتعرضن فيها للإيذاء. كما أدت تدابير الإغلاق إلى زيادة تعرض الفتيات للعنف الجنسي والحمل غير المقصود، وهو ما قد يولد ضغوطا للزواج ويزيد من خطر زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري⁽⁴¹⁾.

19 - وفي السياقات المتصلة بالعمل الإنساني، يسهم انهيار الشبكات الأسرية والاجتماعية والمجتمعية في زيادة عدد الفتيات المتزوجات. وعلاوة على ذلك، فإن تعرض الفتيات بدرجة أكبر لخطر العنف الجنسي، وما قد يمثله ذلك في بعض الحالات من "مس بشرف الأسرة"، يدفع بعض الأسر إلى تزويج الفتيات في سن

(35) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "حقوق الإنسان للمرأة في زمن كوفيد-19: مبادئ توجيهية"، 15 نيسان/أبريل 2020، متاح على الرابط: https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-01/COVID-19_and_Womens_Human_Rights_ar.pdf

(36) UNESCO, *When Schools Shut*, p. 37

(37) UNICEF, *COVID-19*, p. 24

(38) UNESCO, *When Schools Shut*, p. 50

(39) UNICEF, *COVID-19*, pp. 7-8

(40) UN-Women and UNDP, *Government Responses to COVID-19*, p. 35

(41) UNICEF, *COVID-19*, p. 24

مبكرة⁽⁴²⁾. وفي بعض سياقات العمل الإنساني، وثقت شبكة المجموعة العالمية للحماية ارتفاعاً في حالات العنف الجنسي كنتيجة لعمليات الإغلاق التي فرضتها جائحة كوفيد-19 وزيادة في خطر زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري كاستراتيجية للتكيف الاقتصادي في معظم البلدان التي تشهد انتشاراً كبيراً لهذه الممارسة⁽⁴³⁾. فعلى سبيل المثال، كشفت الدراسات التي أجريت في شمال غرب الجمهورية العربية السورية أن كل فتاة أجريت معها مقابلة أفادت أنها عاشت تجربة خوف من التعرض للاغتصاب والاعتداء الجنسي، ووجدت 86 في المائة من جميع الجهات المعنية أن حالات زواج الأطفال قد بلغت مستويات تنذر بالخطر نتيجة للنزاع الذي طال أمده، وهي مستويات تقامت بسبب الجائحة⁽⁴⁴⁾.

4 - محدودية الوصول إلى البرامج والخدمات

20 - تسببت جائحة كوفيد-19 في إجهاد أنظمة الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم، وقد أعاق ذلك بشدة حق النساء والفتيات في الحصول على المعلومات والخدمات المتصلة بالرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وأدت القيود المتصلة بالجائحة إلى زيادة الصعوبات التي تواجهها الفتيات والنساء في الحصول على مجموعة من الخدمات التي تهيئهن من ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وعواقبها من حيث الصحة الجنسية والإنجابية. وتشمل هذه الخدمات وسائل منع الحمل، ورعاية الأمهات وحديثي الولادة، وعلاج الأمراض المنقولة جنسياً، والرعاية المتعلقة بالإجهاض المأمون، ومسارات الإحالة الفعالة. فعلى سبيل المثال، في بداية الجائحة، أفاد صندوق الأمم المتحدة للسكان أنه في 114 بلداً من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، لم تتمكن النساء من الحصول على خدمات تنظيم الأسرة خلال فترات كان متوسطها 3,6 أشهر، وهو ما أدى إلى توقع حدوث 7 ملايين حالة حمل غير مقصود⁽⁴⁵⁾. وحتى قبل تفشي الجائحة، كان أقل من ثلث جميع البلدان يعترف بالمرافقات والشابات كفئة سكانية ذات احتياجات محددة، وكانت نسبة 14 في المائة فقط من البلدان تعترف بالحاجة إلى خدمات محددة لتلك الفئة وتدرجها في خططها⁽⁴⁶⁾.

21 - ومع تحويل الموارد إلى جهود التصدي لجائحة كوفيد-19، زاد العبء الملقى على نظم الرعاية الصحية التي كانت هشة أصلاً، مع تفاقم محدودية القدرات من الموارد البشرية المتاحة بسبب تفشي المرض⁽⁴⁷⁾، وبسبب القيود المفروضة على أوامر الحركة التي تؤثر على سلاسل الإمداد وتعوق إمكانية

(42) A/HRC/41/19، الفقرة 8.

(43) Global Protection Cluster, "Aftershock: abuse, exploitation and human trafficking in the wake of COVID-19", ورقة أعدت كتحديث من المجموعة العالمية للحماية، تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

(44) Ending Payne, "Northwest Syria gender analysis: a comprehensive gender and age analysis for the northwest Syria humanitarian response", ورقة أعدت للمنظمة الدولية للرؤية العالمية، آذار/مارس 2020، و Nathan McGibney and Nadine Haddad, "Stolen future: war and child marriage in northwest Syria", تقرير أعد للمنظمة الدولية للرؤية العالمية، حزيران/يونيه 2020.

(45) UNFPA, "Impact of the COVID-19 pandemic on family planning and ending gender-based violence, female genital mutilation and child marriage", interim technical note, 27 April 2020.

(46) World Health Organization, *Addressing Violence against Women in Health and Multisectoral Policies: A Global Status Report* (2021), p. 32.

(47) UNFPA, "COVID-19: a gender lens: protecting sexual and reproductive health and rights, and promoting gender equality", technical brief, March 2020.

الوصول إلى المرافق. وفي بعض السياقات، ربما يكون ذلك قد أدى إلى حالات حمل غير مقصود وزيادة الضغط على الفتيات للزواج المبكر. وعموماً، فقد تدهورت ظروف صحة الأمهات قبل الولادة وبعدها خلال الجائحة، مع زيادة في حالات الوفيات النفاسية، والإملاص، ومضاعفات الحمل، واكتئاب الأمومة. ويثير هذا الأمر قلقاً خاصاً بالنسبة للفتيات والشابات دون سن 20 عاماً، اللاتي يواجهن مخاطر أكبر أثناء فترة الحمل⁽⁴⁸⁾.

22 - وتعطلت أيضاً الخدمات المتاحة للناجيات من العنف الجنساني وإمكانية وصولهن إليها. ومن بين الناجين من زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، قد تعاني الفتيات والنساء اللاتي يواجهن عوامل تمييز متقاطعة أو متعددة، مثل أولئك اللاتي هنّ في وضعية هجرة غير واضحة واللاجئات والنازحات واللاتي يعشن في مناطق نائية وذوات الإعاقة، من تفاقم محدودية إمكانية وصولهن لتلك الخدمات⁽⁴⁹⁾.

5 - ضعف الحماية القانونية

23 - اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2019، اعتمد 170 بلداً في العالم قوانين تحدد سن 18 عاماً كحد أدنى لسن الزواج، لكن 34 بلداً منها فقط لم تقبل بأي خروج عن هذه القاعدة⁽⁵⁰⁾. بيد أن هناك عوامل قوية تعوق إنفاذ هذه التشريعات، بما في ذلك إمكانية زواج القاصرات بموافقة الوالدين أو القضاء، ووجود القوانين العرفية أو الدينية الموازية التي تسمح بسن أدنى للزواج⁽⁵¹⁾، والاعتراف الاجتماعي بالزيجات غير المسجلة. وفي ظل القيود المرتبطة بالجائحة، ربما أصبح عقد الزيجات يتم سرا، وأصبحت الفرص المتاحة للفتيات لمنع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري أو الطعن فيه لدى المحاكم أقل من ذي قبل⁽⁵²⁾.

24 - وبالنسبة لضحايا العنف الجنساني، بمن فيهم الفتيات المتزوجات قبل سن 18 عاماً، فقد أعاقت عمليات الإغلاق المرتبطة بكوفيد-19 وغيرها من القيود إمكانية الوصول إلى خدمات الحماية القانونية، إذ تم تعليق أنشطة المحاكم أو تأخيرها وإغلاق معظم مراكز المساعدة القانونية⁽⁵³⁾. ولم تكن خدمات الدعم، بما فيها الإحالات الفعالة والسبل المؤدية إلى ضمان السلامة، المقدمة إلى ضحايا العنف الجنساني والناجين منه تحظى بالضرورة بالأولوية في سياق الأزمة، كما لم تدرج المعلومات المتعلقة بالخطوط الهاتفية المباشرة والخدمات الإلكترونية بشكل منهجي في خدمات نشر الرسائل المتعلقة بكوفيد-19⁽⁵⁴⁾.

(48) Girls Not Brides, "COVID-19 and child marriage", p. 3.

(49) African Union and others, "Gender-based violence in Africa during the COVID-19 pandemic", policy paper, December 2020, p. 6.

(50) المركز العالمي لتحليل السياسات، "زواج الأطفال"، قاعدة بيانات المركز العالمي، متاحة على الرابط: www.worldpolicycenter.org/topics/child-marriage/policies، اطلع عليها في 19 تموز/يوليه 2022.

(51) انظر، على سبيل المثال: Claire Mason, "Married by exception: child marriage policies in the Middle East and North Africa", تقرير أعد للمنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة، 2021، الصفحة 12.

(52) UNICEF, COVID-19, p. 8.

(53) United Nations, "The impact of COVID-19 on women", policy brief, 9 April 2020, p. 17 و African Union and others, "Gender-based violence in Africa during the Covid-19 pandemic", p. 5.

(54) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، "حقوق الإنسان للمرأة في زمن كوفيد-19: مبادئ توجيهية".

ثالثا - التخفيف من تأثير كوفيد-19 على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري

25 - يتطلب إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، لا سيما في سياق جائحة كوفيد-19 وتداعياتها، معالجة العوامل المؤدية إلى هذه الممارسة بالإضافة إلى معالجة أوجه التمييز الهيكلي وعدم المساواة بين الجنسين التي تقوم عليها. وقد حدد مرقب للاستجابات الجنسية العالمية أكثر من 1 600 تدبير من التدابير المراعية للاعتبارات الجنسية جرى تنفيذها في 196 بلدا وإقليما للتصدي لأثار الجائحة، تراوحت بين الاستحقاقات الاجتماعية وخدمات حماية الطفل التي تتصدى للعنف الجنساني⁽⁵⁵⁾. وتسلط المعلومات الواردة من خلال المساهمات المقدمة والتقارير المتاحة الضوء على أساليب واعدة في كفالة التخفيف من حدة المخاطر والاستجابة الفعالة في التصدي لهذه الممارسة.

ألف - تعزيز تدابير الحماية الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر

26 - ويمكن للنساء والفتيات بناء أصولهن الاقتصادية من البرامج التي توفر حافزا اقتصاديا على إرجاء الزواج إلى ما بعد سن 18 عاما، مثل برامج الانتماءات المتناهية الصغر أو خطط الادخار⁽⁵⁶⁾. وتضمن العديد من المساهمات إقرارا بأهمية هذه التدابير، ولا سيما في سياق الجائحة. وحتى كانون الثاني/يناير 2022، أبلغ عن قيام 223 بلدا وإقليما بتخطيط أو تنفيذ ما مجموعه 3 856 من تدابير الحماية الاجتماعية والعمل في إطار التصدي للجائحة، 60 في المائة منها كانت مخصصة للمساعدة الاجتماعية. ومع ذلك، يبدو أن نسبة صغيرة فقط من هذه التدابير استهدفت تحقيق الأمن الاقتصادي للمرأة وحماية الطفل، وفقا لبيانات عام 2021. وقد تباطأت وتيرة اعتماد تدابير جديدة منذ آذار/مارس 2020⁽⁵⁷⁾، وتم وقف العمل بالعديد من التدابير المراعية للاعتبارات الجنسية⁽⁵⁸⁾، وهو ما وضع حدا لما تتيجته من إمكانية منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري.

27 - وقد أثبتت التحويلات النقدية المالية أنها أداة رئيسية في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل لمواجهة الصدمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة من خلال توسيع نطاق البرامج الموجودة مسبقا واستهداف الأسر المعيشية التي تعاني من الهشاشة. وقد استُخدمت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على وجه الخصوص، ولكن بدرجة أقل بكثير في آسيا، ولا سيما في وسط وجنوب آسيا⁽⁵⁹⁾.

28 - وُحُصِصَت التحويلات المالية للعاملين في الاقتصاد غير النظامي، مع التركيز بشكل مكرس على النساء المتزوجات قبل سن 18 عاما. فعلى سبيل المثال، استهدفت الحكومة في بوركينا فاسو القطاع غير

(55) UNDP, "COVID-19 global gender response tracker, Data Futures platform", متاح على الرابط: <https://data.undp.org/gendertacker>، مقتبس في: UN-Women and UNDP, *Government Responses to COVID-19*, p. 19.

(56) التوصية العامة رقم 31 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم 18 للجنة حقوق الطفل (2019)، الصادران بصفة مشتركة، بشأن الممارسات الضارة.

(57) Ugo Gentilini and others, "Social protection and jobs responses to COVID-19: a real-time review of country measures", ورقة أعدت للبنك الدولي، ورقة دائمة التحديث، النسخة 16، 2 شباط/فبراير 2022، الصفحة 5 من النص الأصلي.

(58) UN-Women and UNDP, *Government Responses to COVID-19*, p. 20.

(59) المرجع نفسه، الصفحة 62.

النظامي بالتحويلات النقدية، وشمل ذلك بائعي الفواكه والخضروات، وغالبية النساء⁽⁶⁰⁾. وقدمت الهند دعماً عينياً وتحويلات نقدية إلى الأسر المعيشية المنخفضة الدخل، الأمر الذي أسهم في الحد من تعرضها لممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري⁽⁶¹⁾. وأفادت مالي بأن الحكومة عززت الحماية الاجتماعية للناجيات من زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري من خلال الأنشطة المدرة للدخل وتوفير الخدمات النفسية الاجتماعية والقانونية والتحويلات النقدية إلى الأسر الفقيرة⁽⁶²⁾. وأفيد بأن مشروعاً باسم "النقد مقابل الحماية" قدم الدعم للفتيات السوريات اللاجئات وطالبات اللجوء في المجتمعات المضيفة وفي مخيم الأزرق للاجئين في الأردن، بمن فيهن الفتيات اللاتي تزوجن في سن صغيرة أو كن معرضات لخطر زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. ومن خلال المشروع، أتيحت للفتيات إمكانية الحصول على مزايا مالية وخدمات حماية شاملة في سياق الجائحة⁽⁶³⁾. وفي توغو، حيث كانت امرأة واحدة من كل أربع نساء قد تزوجت قبل سن 18 عاماً، وحيث كانت نسبة 95 في المائة من جميع النساء يعملن في القطاع غير النظامي، حولت الحكومة الأموال إلى العاملين في الاقتصاد غير النظامي عن طريق الهواتف المحمولة، باستخدام السجل الانتخابي⁽⁶⁴⁾.

29 - ومع ذلك، فإن معظم هذه البرامج لم تستمر سوى فترات قصيرة، متوسطها 4 أشهر ونصف، وكانت تغطيتها محدودة. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لم تصل الأصول المالية إلا إلى 10 في المائة من السكان. وشملت التحديات عدم إمكانية وصول العديد من النساء إلى الإنترنت أو إلى الأجهزة الرقمية والحاجة إلى حيازة حساب مصرفي من أجل الحصول على الاستحقاقات⁽⁶⁵⁾. وربما واجهت بعض الفتيات المتزوجات، بسبب سنهن، عقبات أكبر في الحصول على الخدمات المصرفية والاتحاق بسجلات الاستحقاقات المالية، مثل السجلات التي وضعت على أساس قوائم الناخبين.

30 - وللتخفيف من أثر الجائحة على الناجيات من زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، ولكفالة الأمن الاقتصادي والبدائل عن الزواج، وجب تعزيز مهارات ريادة الأعمال وحقوق الشابات في العمل مقابل أجر أو مرتب⁽⁶⁶⁾، بيد أن التدابير الاقتصادية وتدابير العمالة المراعية للمنظور الجنساني المتخذة للتصدي للجائحة ظلت محدودة للغاية على الصعيد العالمي⁽⁶⁷⁾.

باء - تعزيز فرص الحصول على التعليم والتعلم

31 - التعليم أداة هامة لتمكين النساء والفتيات من المطالبة بحقوقهن، ولا سيما في سياقات يزداد فيها الاستبعاد الاجتماعي والفقر. والهدف من ذلك هو كفالة الالتحاق الشامل والمجاني بالمدارس، ومنع الانقطاع عن الدراسة، والقضاء على التفاوتات بين الجنسين، وتعزيز إمكانية وصول الفتيات الأكثر تهميشاً إلى

(60) المرجع نفسه، الصفحة 66.

(61) UNICEF, COVID-19, p. 20.

(62) مساهمة مقدمة من مالي.

(63) مساهمة مقدمة من منظمة الخطة الدولية.

(64) UN-Women and UNDP, Government Responses to COVID-19, p. 75.

(65) المرجع نفسه، الصفحتان 68 و 74.

(66) UNICEF, Towards Ending Child Marriage, p. 24.

(67) UN-Women and UNDP, Government Responses to COVID-19, p. 58.

التعليم، ولا سيما اللاتي يعشن في المجتمعات النائية والريفية. وقد اقتضت القيود المرتبطة بالجائحة، بما في ذلك إغلاق المدارس، من الدول وضع تدابير مبتكرة للوفاء بهذه الالتزامات.

32 - وتضمنت بعض المساهمات إشارات إلى كيفية قيام نظم التعليم باستكشاف أساليب جديدة للتعلم، بما في ذلك التعلم عن بعد. فعلى سبيل المثال، أشارت دول كثيرة إلى أنها استثمرت في التعلم عن بعد، أو مددت العام الدراسي أو أعطت الأولوية لمجالات معينة من المناهج الدراسية، إلى جانب وضع مواد تعليمية مصممة حسب الطلب، ومنصات للتعلم الذاتي الوتيرة، وتقديم الدعم المالي، وتحسين فرص الوصول إلى البنى التحتية، وتوفير الأجهزة الإلكترونية المدعومة التكلفة⁽⁶⁸⁾.

33 - وأشارت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى أنه، منذ عام 2020، تم تنفيذ ما لا يقل عن 220 مشروعاً في 112 بلداً، وتم اتخاذ إجراءات في 20 بلداً لدعم 5 ملايين فتاة أثناء فترة إغلاق المدارس. وشمل ذلك إجراء تقييمات وتحليلات للفجوات في موارد التعليم الرقمي المتاحة؛ وتطوير منصات للتدريب والتعلم يمكن الوصول إليها؛ ورقمنة المناهج الدراسية والموارد التعليمية المراعية للمنظور الجنساني؛ وتنسيق الحملات لتشجيع استمرارية التعلم، ولا سيما في البلدان التي تعاني من تفاوتات كبيرة بين الجنسين في مجال التعليم⁽⁶⁹⁾.

34 - وجعلت بعض البلدان من أولوياتها تقديم دعم محدد للحد من خطر زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والحمل المبكر وحمل المراهقات⁽⁷⁰⁾. فقد ذكرت المكسيك تنفيذ برامج واتخاذ مبادرات على مستوى مرحلي التعليم الابتدائي والثانوي لتشجيع الحوامل من الفتيات والمراهقات وكذلك الأمهات دون سن 15 عاماً على البقاء في المدارس⁽⁷¹⁾. وأبلغت بولندا عن توفير استحقاقات تستهدف أسراً معيشية محددة، أي الأمهات اللاتي لديهن أربعة أطفال على الأقل من مجتمع الروما، عن طريق تقديم إعانات مالية لتمكينهن من العودة إلى المدرسة⁽⁷²⁾. وأفادت البرتغال، على سبيل المثال، بأنها أعطت الأولوية للاتصال الرقمي مع المجتمعات المدرسية ومع كيانات الدعم الاجتماعي⁽⁷³⁾.

جيم - تعزيز الحماية القانونية وخدمات الدعم

35 - يجب أن تكون الجهود المبذولة لحماية الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، مراعية للاعتبارات الجنسانية وعامل السن. وتتطلب هذه الجهود تدخلات شاملة تتضمن الحماية البدنية والنفسية والاجتماعية، ولا سيما في سياق الجائحة⁽⁷⁴⁾. وعلى نحو ما أكدته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في تقريرها عن المساءلة وزواج الأطفال، فمن المهم اعتماد نهج

(68) انظر، على سبيل المثال، المساهمتين المقدمتين من غواتيمالا ومالي.

(69) UNESCO, *When Schools Shut*, p. 57.

(70) Plan International Asia-Pacific Regional Hub, *Let's Go Digital! Using Digital Technology to End Child, Early and Forced Marriage and Reduce Adolescent Pregnancy* (Bangkok, 2021).

(71) مساهمة مقدمة من المكسيك.

(72) مساهمة مقدمة من بولندا.

(73) مساهمة مقدمة من البرتغال.

(74) OHCHR, "Protection of victims of sexual violence: lessons learned", متاح على الرابط: <https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Women/WRGS/ReportLessonsLearned.pdf>.

تركز على الضحايا في الإجراءات القانونية وتدخلات الحماية. ويشمل ذلك تيسير مشاركة الضحايا في تصميم وتنفيذ وتقييم خطط لجبر الضرر تكون مراعية للمنظور الجنساني وعامل السن، وإبلاغ الناجين بحقوقهم⁽⁷⁵⁾.

36 - وقدمت بعض المساهمات أمثلة على إشراك النساء والفتيات في تصميم وتنفيذ المبادرات ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، أبلغت السلفادور عن برنامجها "مدينة المرأة" (Ciudad Mujer)، الذي واصل تيسير حصول النساء والفتيات على خدمات متخصصة في مجالات الإبلاغ والحماية والمشورة والدعم والتمكين⁽⁷⁶⁾. وذكرت غواتيمالا أنه تم تعزيز مجالسها المعنية بحماية الأطفال والمراهقين لتوفير خدمات متخصصة للأطفال والمراهقين من ضحايا العنف، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري⁽⁷⁷⁾. وأشارت جمهورية إيران الإسلامية إلى أن هيئتها الوطنية المعنية باتفاقية حقوق الطفل أنشأت عيادات لحقوق الطفل في جميع أنحاء البلد لتقديم المشورة والدعم النفسي للأطفال وأسراهم وزيادة الوعي بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري⁽⁷⁸⁾. وأبرزت نيبال أن الحكومة قامت، في إطار تصديها لحالات العنف الجنساني، بالتعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بتعبئة مستشارين نفسيين اجتماعيين وأنشأت خطوطاً هاتفية مجانية مفتوحة على مدار الساعة لمساعدة المرأة⁽⁷⁹⁾.

37 - كما أدى تعطّل الخدمات على النحو المذكور أعلاه، في بعض الحالات، إلى إيجاد حلول ابتكارية وتكيفية هامة في تقديم الخدمات. فقد قدرت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن أكثر من 100 بلد زادت من توافر قنوات المساعدة لضحايا العنف الجنساني من أجل التماس الدعم بجميع أنواعه⁽⁸⁰⁾.

38 - وأدت جائحة كوفيد-19 إلى تسريع التحولات الرقمية الجارية واستخدام التكنولوجيا بشكل عام. وفي ظل التباعد البدني والقيود المفروضة على الحركة، نقلت دوائر الحماية والدعم خدماتها المتصلة بالإبلاغ والفحص وجلسات المحاكم والدعم النفسي الاجتماعي إلى شبكة الإنترنت، واستكشفت طرقاً جديدة لتيسير لجوء الضحايا إلى القضاء وحصولهم على المعلومات والخدمات المتصلة بالصحة الجنسية والإنجابية. فقد أفادت مصر بأن إضافة الخدمات الرقمية مكنت من تقديم الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وتوفير التوجيه النفسي الاجتماعي، والإحالات، وتنظيم حملة إعلامية على الإنترنت⁽⁸¹⁾. وذكرت لكسمبرغ أنها قامت بتحديث المواقع الشبكية ذات الصلة لتتضمن معلومات عن التصدي للعنف المنزلي أثناء الجائحة وفترة الإغلاق، وجعلت هذه المواقع أكثر تفاعلاً ومراعاة للفوارق بين الجنسين وعامل السن والاعتبارات الثقافية كما جعلت الوصول إليها أسهل⁽⁸²⁾. ووفقاً للنقارير، تم بناء تطبيقات في فييت نام وتيمور - ليشتي لمساعدة الشباب على الحصول على خدمات الدعم، وطرح أسئلة عن الصحة الجنسية والإنجابية، والتعرف

(75) A/HRC/50/44، الفقرة 46.

(76) مساهمة مقدمة من السلفادور.

(77) مساهمة مقدمة من غواتيمالا.

(78) مساهمة مقدمة من جمهورية إيران الإسلامية.

(79) مساهمة مقدمة من نيبال.

(80) UN-Women and UNDP, Government Responses to COVID-19, p. 41.

(81) مساهمة مقدمة من مصر.

(82) مساهمة مقدمة من لكسمبرغ.

على قضايا الحماية، مثل الاتجار بالأشخاص والأطفال، والزواج المبكر والزواج القسري. وأفيد بأن وسائل التواصل الاجتماعي في إندونيسيا تدعم التواصل بشأن الصحة الجنسية والإنجابية⁽⁸³⁾.

39 - وركزت استراتيجيات إنفاذ القانون أيضا على وصول الضحايا إلى سبل الانتصاف، بما في ذلك من خلال إنشاء قنوات إبلاغ جديدة لتقديم الشكاوى، واتباع طرق جديدة في إجراء التحقيقات، وإدراج الرعاية الشاملة والمتابعة كجزء من الخدمات والدعم القانوني المقدم لضحايا العنف الجنساني خلال جائحة كوفيد-19. وفي المكسيك، واصلت مراكز العدالة المخصصة للمرأة عملياتها، وعقدت دورات استثنائية⁽⁸⁴⁾. وأبلغت عدة بلدان عن تقديم مشورة قانونية افتراضية مع إحالات لتقديم الدعم النفسي الاجتماعي لصالح الفتيات المتزوجات بالفعل أو اللاتي يعشن في إطار قران غير رسمي⁽⁸⁵⁾. وأشارت سويسرا إلى أنه، بالنظر إلى أن خدماتها المخصصة للدعم يمكن أن توفر المشورة القانونية للضحايا، فقد تلقى الاختصاصيون الذين كانوا على اتصال بالضحايا أثناء الجائحة مشورة عبر الإنترنت عن طريق الإدارة الوطنية المسؤولة عن مكافحة زواج الأطفال والزواج القسري⁽⁸⁶⁾.

40 - ومع ذلك، تعتمد الأدوات الشبكية على المعدات وعلى إمكانية الاتصال بالإنترنت بشكل موثوق به وبأسعار معقولة، وعلى الطاقة الكهربائية، والإلمام بالمهارات الرقمية ومهارات القراءة والكتابة ذات الصلة. وبسبب هذه المتطلبات، تعذر في كثير من الأحيان وصول النساء والفتيات من الفئات والمناطق المهمشة إلى تلك الأدوات، ولا سيما أولئك اللاتي عانين من عوامل تمييز مضاعفة، مثل ذوات الإعاقة، واللاتي يعشن في مناطق نائية أو ريفية، وذوات الدخل المنخفض⁽⁸⁷⁾.

41 - وفي ظل تغطي الجائحة، قامت الحكومات أيضا بتكييف تقديم الخدمات لحماية النساء والفتيات من خلال أنشطة التوعية التي تعقد حضوريا. ففي الأردن، زارت وحدات الشرطة المتنقلة المنازل، في حين أفادت فيجي بأنه تم إتاحة وسائل نقل خاصة بالشرطة للنساء الضحايا لتيسير حصولهن على الخدمات خلال ساعات حظر التجول. وأشار عدد من البلدان إلى مراكز إيواء الضحايا بوصفها خدمات أساسية، ووسعت نطاق الخيارات بإعادة تخصيص الفنادق وتقديم إعانات الإيجار للضحايا⁽⁸⁸⁾.

دال - تعزيز مشاركة الفتيات والفتيان وتعبئة المجتمعات المحلية

42 - يقع على كاهل الدول التزام بأن تتحدى وتغير الأيديولوجيات والهياكل الأبوية التي تقيد ممارسة النساء والفتيات لحقوقهن وحياتهن الإنسانية ممارسة تامة⁽⁸⁹⁾. ويسهم تمكين النساء والفتيات في زيادة قدرتهن إلى أقصى حد ممكن على العمل كعناصر فاعلة في هذا التغيير والمساهمة في تحويل المواقف

(83) Plan International Asia-Pacific Regional Hub, *Let's Go Digital!*, p. 12.

(84) وفقا للاتفاق SIPINNA/EXT/01/2020 الذي اعتمدت بموجبه التدابير الأساسية لرعاية وحماية الأطفال والمراهقين خلال حالة الطوارئ الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

(85) مساهمات مقدمة من مصر والسلفادور، ومن هيئة بنغلاديش للمساعدة والخدمات القانونية، من بين جهات معنية أخرى.

(86) مساهمة مقدمة من سويسرا.

(87) UN-Women and UNDP, *Government Responses to COVID-19*, p. 41.

(88) المرجع نفسه، الصفحة 42.

(89) التوصية العامة رقم 31 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم 18 للجنة حقوق الطفل (2019)، الصادران بصفة مشتركة، بشأن الممارسات الضارة.

الثقافية التمييزية التي تؤدي إلى ممارسات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وتديمها. ويجب أيضا توعية الفتيان والرجال بدورهم في منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وفي دعم الفتيات والنساء المعرضات لخطر تلك الممارسة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت الدول والجهات المعنية الأخرى، بدرجات متفاوتة، على تحسين مشاركة الفتيات والفتيان في الجهود الرامية إلى تعزيز التغيير السلوكي، على الرغم من القيود المتصلة بالجائحة.

43 - ومن الأمثلة على هذه المشاركة مشروع "القادة الشباب في مواجهة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وأشكال القسرية"، الذي أُفيد بأنه يعزز دور الناشطين الشباب من مالي والسنغال وغينيا في تحدي زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وأشكال القسرية عن طريق تعزيز مهاراتهم في مجال الدعوة، وبناء شبكات الأقران، وإشراك قادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين وسلطات المدارس وصناع القرار على الصعيد الإقليمي⁽⁹⁰⁾. وفي بنغلاديش، ذكرت اليونيسف أنها دعمت 480 طفلا صحفيا، نصفهم من الفتيات، في إنتاج محتوى فيديو عن زواج الأطفال وتمكين الفتيات وعدم المساواة بين الجنسين ونشره على المنصة الإخبارية للأطفال على الإنترنت لحملة "#Raisethebeat4ECM"، التي وصلت إلى أكثر من 164 مليون شخص⁽⁹¹⁾. وفي غوجارات والبنغال الغربية بالهند، أفادت اليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان بأنهما أقاما شراكة مع شبكات الشباب لتعبئة الفتيان الذين انقطعوا عن المدارس وإشراكهم في مناقشات بشأن المسائل الجنسانية وجوانب الذكورة الإيجابية، بما في ذلك تحديد دورهم في منع زواج الأطفال⁽⁹²⁾.

44 - كما شارك مؤثرون آخرون من المجتمعات المحلية، مثل الزعماء التقليديين، في هذه الجهود. ففي الكاميرون، على سبيل المثال، أفادت منظمة الخطة الدولية بأنها قدمت الدعم للفتيات والشابات لدعوة الآباء والزعماء التقليديين إلى إعادة إدماج الفتيات اللاتي تركن الزيجات القسرية في أسرهن. وعلاوة على ذلك، وضعت خطة عمل تشاركية مع الفتيات المعرضات للخطر والمتزوجات بالفعل لمعالجة شواغلهن بشأن قضايا مثل العنف العشيري، وممارسة الجنس من دون تراض، والحمل، والحق في التعليم، وعملية إلغاء الزواج، مما مكنهن من اتخاذ قرارات بشأن سن الزواج⁽⁹³⁾. وأشارت المنظمة الدولية للرؤية العالمية إلى أن حملتها التوعوية "متزوجون للتو" بشأن إنهاء زواج الأطفال شملت ما يقرب من 100 000 من الأطفال والشباب ومن المؤثرين الرئيسيين، وجمعت أكثر من 80 000 التماس⁽⁹⁴⁾.

45 - وقد ساعدت جهود التوعية الآباء والأطفال وغيرهم من الجهات الفاعلة ذات الصلة على فهم الأثر الضار لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وعلى التفكير في الأعراف الاجتماعية الكامنة وراء هذه الممارسة. فعلى سبيل المثال، أفادت هولندا بأنها أعدت مواد إعلامية بثمانية لغات عن الزواج والطلاق و "الأسر الزوجي"، ودعمت منظمات المجتمع المدني في تنظيم حملة بشأن الممارسات الضارة، ونظمت حملة في تموز/يوليه 2021 من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والإعلانات في مطار سخيبول في

(90) مساهمة مقدمة من منظمة الخطة الدولية.

(91) اليونيسف، "البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف من أجل تسريع العمل لإنهاء زواج الأطفال"، متاح على الرابط: www.unicef.org/protection/unfpa-unicef-global-programme-end-child-marriage.

(92) مساهمة مقدمة من اليونيسف ومكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان في الهند.

(93) مساهمة مقدمة من منظمة الخطة الدولية.

(94) مساهمة مقدمة من المنظمة الدولية للرؤية العالمية.

أستردام لمنع الممارسات الضارة، نظرا لزيادة خطر التعرض لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري أثناء السفر المنظم لفترة العطلة الصيفية إلى بلدان يتم فيها التسامح مع مثل هذه الزيجات وممارستها⁽⁹⁵⁾.

46 - وشملت الأنشطة المضطلع بها على الصعيد المحلي وضع آليات حماية شاملة للنساء والأطفال. فقد أفادت مصر بأن لجان حماية الطفل على مستوى القرى حددت الفتيات المعرضات لخطر زواج الأطفال وأبلغت عن الحالات التي وقعت. كما دعمت الحوارات المجتمعية وإنشاء أماكن آمنة تتيح للنساء والفتيات الالتقاء وبناء شبكة اجتماعية⁽⁹⁶⁾. وقالت منظمة الخطة الدولية إنها دعمت شبكات الأقران وإشراك صانعي القرار على مستويات متعددة في السنغال وغينيا والكاميرون ومالي⁽⁹⁷⁾. وأشارت دراسة للأمم المتحدة إلى أنه في عام 2020، في ولاية كيرالا بالهند، اشتركت الحكومة المحلية المجموعات النسائية المحلية في التصدي لجائحة كوفيد-19 من خلال المشاركة الرسمية وآليات الرقابة، من أجل تلبية احتياجات النساء والفتيات⁽⁹⁸⁾.

47 - ولتعزيز المهارات الوالدية تأثير كبير في القرارات المتعلقة بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، بالنظر إلى دور الوالدين في هذه الممارسة، ولا سيما في سياق الإجهاد الناجم عن الجائحة. فقد أفادت مصر بأن المجلس القومي للطفولة والأمومة قد أطلق، خلال الجائحة، حملة توعية على وسائل التواصل الاجتماعي بشأن التنشئة الإيجابية⁽⁹⁹⁾. وأشارت عدة دول أيضا إلى أنها أنشأت خدمات استشارية أسرية لتقديم المشورة وخدمات الصحة العقلية ومساعدة الأطفال المحتاجين خلال أزمة كوفيد-19⁽¹⁰⁰⁾.

هاء - التشريعات والسياسات الشاملة

48 - أفادت بلدان مختلفة بأنها كيفت تشريعاتها لحظر زواج الأطفال بما يتماشى مع المعايير الدولية واتخذت تدابير لرفع السن القانونية للزواج⁽¹⁰¹⁾. وركزت جهود الدول أيضا على جوانب محددة من الزواج، ولا سيما فسخه. وإلى جانب الاستعراض القانوني، كانت هناك أيضا تدخلات لدعم تنفيذ القوانين ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، أفادت هولندا بأنها تعكف حاليا على تعديل قانونها الوطني لإنهاء "الأسر الزوجي" بالسماح للقاضي بإجبار أحد الزوجين على التعاون في عملية الطلاق، بما في ذلك في حالات الزواج الديني⁽¹⁰²⁾. وأفادت الجمهورية العربية السورية بأن الحكومة اعتمدت في عام 2021 القانون رقم 21 لحقوق الطفل المتعلق بالمبادئ الأساسية لحماية الطفل ورعايته، تلتها خطة وطنية تنفيذية للحد من حالات الزواج المبكر بحلول عام 2030⁽¹⁰³⁾.

49 - وتشكل التدخلات الشاملة الرامية إلى كفالة تماسك واتساق التدابير المعتمدة سمة رئيسية من سمات الاستراتيجيات الفعالة الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وتشير دراسة

(95) مساهمة مقدمة من هولندا.

(96) مساهمة مقدمة من مصر.

(97) مساهمة مقدمة من منظمة الخطة الدولية.

(98) UN-Women and UNDP, *Government responses to COVID-19*, p. 72.

(99) مساهمة مقدمة من مصر.

(100) مساهمات مقدمة من تايلند وتركيا والسلفادور وكرواتيا.

(101) مساهمات مقدمة من الاتحاد الروسي وأذربيجان وتايلند والجزائر ومصر والمكسيك، وكذلك من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في الهند.

(102) مساهمة مقدمة من هولندا.

(103) مساهمة مقدمة من الجمهورية العربية السورية.

للأمم المتحدة إلى أن ما لا يقل عن 15 بلدا قد جمعت بين تدابير الحماية الاجتماعية المتخذة في إطار مواجهة الجائحة وتدابير التصدي للعنف ضد النساء والفتيات، بسبل منها مثلا ربط التحويلات النقدية بخدمات الدعم واستهداف الضحايا بالإعانات المالية والتدخلات في سوق العمل⁽¹⁰⁴⁾. وتضمن التزام سانتياغو، وهو صك يتضمن توجيهات بشأن السياسات العامة اعتمدتها في عام 2020 الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخفيف من أثر الأزمات الاقتصادية على حياة المرأة، تعزيز السياسات والبرامج الرامية إلى التصدي لحالات الزواج القسري والمعاشرة القسرية التي تفرض على الفتيات والمراهقات⁽¹⁰⁵⁾.

50 - وتساعد زيادة التنسيق بين القطاعات الحكومية على كفالة أن تمنع نظم الحماية حالات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وأن تلبي احتياجات النساء والفتيات اللاتي تزوجن في مرحلة الطفولة. وقد أبلغت كرواتيا عن وضع إجراء تشغيلي موحد للتصدي للعنف الجنساني والاستجابة لضحايا زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري⁽¹⁰⁶⁾. وذكرت تركيا أنها عدلت خطة عملها الوطنية الرابعة لمكافحة العنف ضد المرأة وأن استراتيجية لمكافحة العنف ضد المرأة خلال الكوارث والطوارئ والجوائح قد دخلت حيز التنفيذ في حزيران/يونيه 2021 لكفالة استمرارية تقديم الخدمات⁽¹⁰⁷⁾.

رابعاً - التحديات المتبقية في مجال البحوث وجمع البيانات

51 - تمكن البيانات الجنسانية الموثوقة والتمثيلية والتي يسهل الوصول إليها من رصد التقدم المحرز وتتيح إمكانية مساءلة صانعي القرار عن إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وقد أبرزت الجائحة كذلك الحاجة الملحة إلى توليد بيانات دقيقة وفي الوقت المناسب لاتخاذ القرارات ووضع البرامج وتنفيذها.

52 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسهمت المبادرات البحثية وجهود جمع البيانات على الصعيد العالمي والإقليمي والقطري ودون الوطني في توفير معلومات هامة عن هذه الظاهرة وتطوراتها. ففي حزيران/يونيه 2021، أطلقت اليونيسف آلية رصد زواج الأطفال لتعزيز الرصد والمساءلة فيما يتعلق بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري⁽¹⁰⁸⁾. وعلى المستوى الإقليمي، عقد الاتحاد الأفريقي وحكومة النيجر في عام 2021 مؤتمر القمة الثالث للفتاة الأفريقية، الذي ناقشت فيه الحكومات والأمم المتحدة والمجتمع المدني والأطفال والشباب البيانات والأدلة على تأثير جائحة كوفيد-19 على الممارسات الضارة. ووفقاً للمساهمات، أحرز بعض التقدم على الصعيد القطري في جمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس والهوية الجنسية والعمر والموقع الجغرافي والحالة الاجتماعية الاقتصادية والإعاقة ومستوى التعليم وغير ذلك من العوامل عن الفتيات والنساء اللاتي تزوجن في مرحلة الطفولة⁽¹⁰⁹⁾.

(104) انظر: UN-Women and UNDP, *Government Responses to COVID-19*, p. 44.

(105) اعتمد التزام سانتياغو في الدورة الرابعة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في 31 كانون الثاني/يناير 2020.

(106) مساهمة مقدمة من كرواتيا.

(107) مساهمة مقدمة من تركيا.

(108) Satvika Chalasani and others, "Tracking progress and sharing learning: data and evidence dissemination as a critical contribution to ending child marriage", *Journal of Adolescent Health*, vol. 69, No. 6 (2021).

(109) مساهمات مقدمة من ألبانيا والجمهورية العربية السورية والمكسيك، وكذلك من منظمة فتيات لا عراش - فرع بنغلاديش.

53 - وخلص استعراض للدراسات القائمة إلى أنه تم توليد معارف هامة قائمة على الأدلة بشأن الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 على انتشار زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وعلى رفاه الفتيات⁽¹¹⁰⁾. وقدمت دراسة استقصائية لحوالي 15 000 مراهقة، نشرتها المنظمة الدولية للرؤية العالمية في عام 2021، أفكاراً متعمقة بشأن وضع الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 12 و 18 عاماً في إثيوبيا وزمبابوي وغانا والهند فيما يتعلق بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في سياق جائحة كوفيد-19، ووجدت علاقة بين هذه الممارسة والجوع وإمكانية الحصول على التعليم ودعم الوالدين⁽¹¹¹⁾.

54 - ومع ذلك، فقد حددت الجائحة من فرص جمع البيانات عن طريق المقابلات الشخصية. ونتيجة لذلك، زاد استخدام جمع البيانات عن بُعد، إلى جانب أساليب البحث غير التقليدية. فعلى سبيل المثال، استخدمت منظمة الخطة الدولية أساليب جمع البيانات الرقمية في مشروع بحثي تشاركي بشأن التحديات الرئيسية التي تواجهها الفتيات والشابات اللاتي يعشن في المجتمعات النائية في الفلبين⁽¹¹²⁾.

55 - وعلى الرغم من أن عمليات نشر البحوث المتعلقة بالأطفال والزواج المبكر والزواج القسري قد ازدادت وتوسعت عبر المناطق في العقدين الماضيين، لا تزال هناك فجوات. فهناك عدد من البلدان ترتفع فيها معدلات انتشار زواج الأطفال، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولكنها استبعدت إلى حد كبير من الجهود البحثية. وعلاوة على ذلك، ركزت البحوث في المقام الأول على الانتشار والاتجاهات والمحددات عوضاً عن الاستجابات والتقييم. وهناك حاجة إلى التحول بعيداً عن التركيز على التشخيص ونحو مزيد من الاهتمام بتحليل التدخلات وجمع الأدلة لدعم إجراء تقييمات بشأن فعاليتها⁽¹¹³⁾.

56 - وفيما يتعلق بالجائحة، ثمة فجوات في البحوث بسبب الحاجة إلى تطوير تحليلات باستخدام أساليب مشتركة ومتسقة لقياس وتقييم التدخلات. كما أدت جائحة كوفيد-19 إلى تقليص قدرة الجهات المعنية على قياس أثر برامج الوقاية بفعالية، وتتبع الاستثمارات، وتقييم التغيرات التي تحدث تحولاً جنسانياً. وتمشيا مع هذا الشاغل، أجرى البرنامج العالمي المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لإنهاء زواج الأطفال تقييماً لأعماله، بما في ذلك إجراء تقييمات لنتائج التدخلات الرامية إلى التمكين والتغيير الاجتماعي والسلوكي، وتقييمات للعمليات المتعلقة بالخدمات المقدمة للفتيات المعرضات للخطر⁽¹¹⁴⁾. وتجدر الإشارة أيضاً إلى الشبكة المعنية بتحويل البحوث المتعلقة بزواج الأطفال إلى إجراءات، التي أنشأتها منظمة فتيات لا عرائس واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهي منصة مفتوحة يجتمع في إطارها الباحثون والممارسون وواضعو السياسات لتتسيق جدول أعمال البحوث بشأن هذا الموضوع، ومناقشة الأدلة المتاحة، وتحديد الفجوات البحثية⁽¹¹⁵⁾.

(110) UNICEF, COVID-19.

(111) مساهمة مقدمة من المنظمة الدولية للرؤية العالمية.

(112) مساهمة مقدمة من منظمة الخطة الدولية.

(113) Manahil Siddiqi and Margaret E. Greene, "Mapping the field of child marriage: evidence, gaps, and future directions from a large-scale systematic scoping review, 2000–2019", *Journal of Adolescent Health*, vol. 70, No. 3 (2022).

(114) UNICEF, *Joint Assessment of Adaptations to the UNFPA-UNICEF Global Programme to End Child Marriage in Light of COVID-19* (New York, 2021).

(115) Chalasani and others, "Tracking progress and sharing learning".

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

57 - لقد تسببت أزمة كوفيد-19 في تقويض التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وحولت الانتباه بعيدا عن مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. ومن الأهمية بمكان توطيد نظم قوية وقادرة على الصمود لحماية الفتيات من زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري ومعالجة حالة النساء والفتيات المتزوجات قبل سن 18 عاما، لأن ذلك يرسى الأساس للتعجيل بالقضاء على هذه الممارسة ومنع حدوث انتكاسات عند نشوء الأزمات.

58 - وفي هذا التقرير، يسلط الأمين العام الضوء على ما تسببت فيه الجائحة من تعثر الجهود المبذولة لزيادة قدرة النساء والفتيات والأسر على الصمود في مواجهة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. ومع ذلك، فإنه يسجل بعض المبادرات التي اتخذت لمعالجة الأعراف الاجتماعية والمعايير الجنسانية ودعم تعبئة المجتمعات المحلية ضد هذه الممارسات الضارة. وتبرز المعلومات الواردة لدى إعداد هذا التقرير أيضا بعض التعديلات التي أجرتها الدول وغيرها من الجهات المعنية على برامجها للتغلب على التحديات التي سببتها الجائحة.

59 - واستنادا إلى التحليل الوارد في هذا التقرير، وبالإشارة إلى التوصيات الواردة في التقارير السابقة للأمين العام بشأن هذه المسألة، ولا سيما الحاجة إلى كفالة أن تعزز تدابير التعافي من كوفيد-19 الاقتصادات والمجتمعات التي تشمل الجميع وتحديث تحولات جنسانية وتتسم بالاستدامة، يوصي الأمين العام بأن تتخذ الدول الأعضاء، بالتعاون مع الجهات المعنية صاحبة المصلحة، الإجراءات التالية:

(أ) معالجة الأسباب والدوافع الجذرية وراء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، من خلال تدخلات قوية وشاملة تعالج الأعراف الاجتماعية وأوجه عدم المساواة بين الجنسين والقوالب النمطية الكامنة وراء هذه الممارسة؛

(ب) كفالة دمج الميزانيات المخصصة لمعالجة مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في الاستجابة المستمرة لجائحة كوفيد-19، وكذلك في الاستجابات المستقبلية وغيرها من الاستجابات الطارئة وخطط التعافي؛

(ج) توسيع نطاق البرامج التي تحمي النساء والفتيات المعرضات لخطر زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، والمتزوجات بالفعل في إطار هذه الممارسات، من انعدام الأمن الاقتصادي والفقر، من خلال سياسات العمل المراعية للمنظور الجنساني، والخدمات العامة التي يسهل الوصول إليها، وبرامج الحماية الاجتماعية المحددة الأهداف، بما في ذلك عن طريق التصدي للأدوار الجنسانية في العمل المنزلي ومسؤوليات الرعاية وبذل الجهود لتغييرها؛

(د) كفالة استدامة التدابير الرامية إلى التصدي للصدمة الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، وملاءمتها لاحتياجات النساء والفتيات، وتطبيقها على نحو يتيح تغطية كافية، بما في ذلك لصالح العاملين في الاقتصاد غير النظامي؛

(هـ) تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والفتيات، ودعم حصولهن على التعليم، وإزالة الحواجز التي تحول دون مشاركتهن الاقتصادية، ومعالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والفقر؛

(و) وضع استراتيجيات مبتكرة، بما في ذلك من خلال النهج والتكنولوجيا الرقمية، لزيادة فرص الحصول على الخدمات والتعليم للفتيات المعرضات للخطر وللنساء والفتيات المتزوجات قبل سن 18 عاما، مع كفالة وصول جميع النساء والفتيات إلى التكنولوجيا الرقمية؛

(ز) كفالة الحصول على الخدمات والتعليم للنساء المتزوجات في مرحلة الطفولة وللفتيات اللاتي هن متزوجات أو حوامل أو أمهات؛

(ح) وضع استراتيجيات تهدف إلى إبقاء الفتيات في التعليم، بما في ذلك في سياق إغلاق المدارس أثناء الجوائح، عن طريق تعزيز أدوات التعلم التي يسهل الوصول إليها، وبناء قدرات المعلمين على العمل في هذا السياق، ودعم العودة إلى المدارس عند إعادة فتحها، وتعزيز التواصل مع الفئات الهشة، ولا سيما الفتيات المعرضات لخطر زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والفتيات المتزوجات؛

(ط) كفالة توفير الخدمات والمعلومات الصحية ذات الصلة والملائمة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، وتلبية الاحتياجات المحددة للمراهقات والشابات؛

(ي) تعزيز خدمات الحماية القانونية والدعم القانوني الشاملة المراعية للفوارق بين الجنسين وللسن من خلال اتباع نهج يركز على الفتيات والنساء الناجيات من زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وغيره من أشكال العنف الجنساني، بما في ذلك من خلال إنشاء الخطوط الهاتفية المباشرة ومراكز الإيواء والخدمات المتكاملة التي توفر إمكانية الحصول على الدعم الشامل؛

(ك) دعم تمكين الفتيات من خلال زيادة فهمهن للمعايير الجنسانية، وزيادة الوعي بالمخاطر المرتبطة بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، بما في ذلك خطر الحمل والولادة على المراهقات، وزيادة الوعي بين المجتمعات المحلية بالأثر الضار لهذه الممارسة؛

(ل) إشراك الأطفال والشباب في التدخلات الرامية إلى القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، ولا سيما إذكاء الوعي وتعبئة المجتمعات المحلية وتغيير السلوك؛

(م) وضع تدخلات تهدف إلى دعم الوالدين في تنمية المهارات الوالدية التي تركز على حقوق الطفل، بما في ذلك معالجة عوامل التوتر ودعم العلاقات بين الوالدين والفتيات، وكذلك بين الوالدين والفتيان، التي تقوم على الثقة والتواصل، وتخلو من الأذى والتمييز وتحترم حقوق الطفل ومصصلحة الطفل الفضلى والقدرات المتطورة للأطفال؛

(ن) كفالة أن تكون التدخلات شاملة وأن تعالج بطريقة متسقة ومتكاملة العوامل المؤدية إلى زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وإدامته، بما في ذلك في سياق الأزمات؛

(س) تعزيز التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة والمدافعات عن حقوق الإنسان ومقدمي الخدمات، لكفالة تمويل تدابير التصدي لجائحة كوفيد-19 تمويلا كافيا وكفالة أن تكون هذه التدابير مراعية للمنظور الجنساني، وتتسم بطابع تشاركي، وتعزز الاقتصادات والمجتمعات المستدامة التي تشمل الجميع وتحدث تحولاً جنسانياً وتعالج أوجه عدم المساواة والاستبعاد والفقر؛

(ع) توسيع نطاق التدخلات القائمة على الأدلة فيما يتعلق بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري من خلال جمع البيانات بانتظام، بما في ذلك تحليل الاتجاهات وفهم الأسباب الجذرية لهذه الممارسة، وتعزيز التركيز على البحوث التقييمية والقائمة على الأدلة لتقييم فعالية التدابير، باعتماد منظورات محددة السياق.